

د. عماد كريم الراوي  
المرحلة الثانية  
المادة / تاريخ الدولة العثمانية  
عنوان المحاضرة (نفقات الحرب المالية)

وارضروم وبغداد) مبلغ ٤٠,٧ مليون آقجة. ويتبلغ المصارييف بذلك ٥٩٩,٢ مليون آقجة، ويزيد المصرف على الدخل بـ ٨٥,٦ مليون آقجة<sup>(١)</sup>.

**الحروب وأعباؤها المالية**

للحروب اثر كبير على المالية العثمانية. وبالرغم من ذلك فان الفتوح في عهد سطوة الدولة كانت تعوض الكلفة وتختلف من وطأة الضائقة المالية. وما ان وصلت الدولة الى النزوة وبدأ الانحدار حتى رجحت كفة الضرب في ميزان الدولة، وكانت الحروب موسمية حتى اواخر الربع الثالث من القرن السادس عشر. وكانت تنتهي بمعركة حاسمة بعد استعداد طويل او قصي. وتعود الجيوش بعدها الى اماكنها. ولم تعد الحروب في اواخر القرن السادس تنتهي بمعركة حاسمة او معركتين. فان الحروب مع ايران، بعد سليمان القانوني، استمرت طيلة اثنى عشر عاما من ١٥٧٦ الى ١٥٨٨م. وهذه الحروب استندت موجود الخزانة فانهكت طاقة الشعب بالضرائب الاضافية ولم تتم التدابير القصيرة تجدي. وخفضت العملة بنسبة النصف<sup>(٢)</sup> (اذ أصبحت كل ٨٠٠ آقجة تزن ١٠٠ درهم بعد ان كانت كل ٤٥٠ منها تزن هذا المقدار). وعندما اختلت العملة واقتصر الامر بصلاح السكة لم تجد الحكومة مدخلات فاحذث الوزير محمد باشا امير أمراء ولدية روبيي ضريبة جديدة تحت اسم «رسم تصحيح السكة»<sup>(٣)</sup> كان لها وقع سيء. وعندما انتهت هذه الحرب يصلح لم يدم طويلا، بدأت الحروب من جديد بسقوط بغداد التي لم تسترد تهائيا الا في ١٦٣٨م، قبل موته بدمار الرابع بقليل. وهكذا تنفس الغرب الصعداء زهاء ثلاثة اربع قرن، تمنع فيها بخزانة القارة الجديدة، وبما اتاحته من امكانيات. وبما توصل اليه من تقدم صناعي واقتصادي فيما اخذت اسباب الضعف تدب في الدولة العثمانية.

وإذا أردنا أن نعرف ما هو مدى الضيق المالي فليس هناك أبلغ من قول الصدر الأعظم سنان باشا اذ أخذ يسترحم من السلطان شيئاً من النقد، من الخزانة الجوانية لاداء مواجب الجندي، وتقاضي فتنة لا تحمد عواقبها، فقد قال: «دخلنا قد أضحى الثني بالنسبة لمصاريفنا التي صارت ثلاثة. ولو كان العجز لمدة سنة واحدة، لسدده عبدكم من ماله، ولكن عجز عن طول أعني تدببره»<sup>(٤)</sup>.

(١) ارشيف رئاسة الوزراء 1017 12.15 D. BSM

(٢) علي افندي: تصحية الملوک (السلسلة) مخطوط مكتبة الماتن رقم ٢٥٢٢ (ورقة ٨٨).

(٣) ارشيف رئاسة الوزراء، مفتر المهمة رقم ٦٤، المريمان رقم ٥١١٥ المصادر في ٢٨ كالتين الثاني ١٥٨٩.

(٤) سنان باشا، تذكرة (متحف طوبقوسراي) مكتبة روان: مخطوط رقم ١٩١٢.

ويعطي تاريخ النقد العثماني بين ١٥٧٦ و ١٦٩٠ م صورة حية لما عانته المالية العثمانية، والاقتصاد العثماني من فقر وتقلس، فقد اختل أمره خمس مرات، فكلما حسنت النية وعززت الادارة على تصحيح السكة اختلت من جديد، وفاقت في الاحتلال المرة السابقة، فبعد تصحيح ١٥٨٤ كان تصحيح او اصلاح ١٦٠٠ و ١٦٢٤ و ١٦١٨ و ١٦٤٠، وبعد صك ٨٠٠ آقجة من ١٠٠ درهم من الفضة صار يصك ٩٥٠ في ١٦٠٠ و ١٠٠٠ آقجة بعد ذلك اعتبارا من ١٦١٨.<sup>(١)</sup>

وقد ارتفعت بعض الضرائب في هذه الفترة، فكان يؤخذ زيادة في الجزية تحت اسم زيادة الجلوس، كما كان يضطر لتحصيل بعض الضرائب قبل اوانها. وكانت تجبي ضريبتان في وقت واحد، فترتفع بذلك الشكاوى. وكثرت الثورات وحركات العصيان في الاناضول التي كان يطلق عليها الثورات «الجلالية» تلك الثورات التي كانت تحول بين الدولة وجباية الضرائب بل كانت تحول دون مرور الولاة من الاناضول ليصلوا إلى مصر ولاياتهم الا بحراسة خفر قوي، وعدد كبير من الجندي<sup>(٢)</sup>، وكانت الجزية في سنة ١٩٩٧هـ (١٥٨٩م) ٤٨ درهماً تجبي من يملك اكثر من ١٠٠٠ درهم و ٢٤ درهماً من المتوسط الغني الذي يملك ميلاً يتراوح بين الفين وعشرة الاف درهم و ١٢ درهماً من الفقير الذي يملك أقل من ٢٠٠ درهم بموجب فتوى الشيخ عبد القادر<sup>(٣)</sup>.

وصارت مع زيادة الجلوس تبلغ ٢٠٠ آقجة في النصف الاول من القرن السابع عشر<sup>(٤)</sup>، وفي سنة ١٦١١هـ / ١٠٢٠هـ كان مهاجرو افريقيا الذين يسكنون استانبول يؤدون الجزية على حساب ٢٠٠ آقجة على الرأس بينما كان يهود استانبول يؤدونها حسب غناهم، فكان في استانبول ٧٨٧ خانة (أسرة) منهم ٢٢ أسرة غنية تؤدي كل واحدة منها ٣٤٥ آقجة و ٢٤٥ آسرة متوسطة تدفع الواحدة منها ٢٢٥ آقجة و ٥٢٠ آسرة فقيرة كانت جزيتهم ١٦٥ آقجة على الرأس<sup>(٥)</sup>.

#### ميزانيات قيادات الحملات

عندما كان السلطان يقود الحملات بنفسه، كان الديوان يصحبه، وكانت الخزانة

(١) ساحلي اوفلي، خليل: (الافي)، مقالة في المجموعة الاسلامية التي تنشرها مديرية الشؤون الدينية، استانبول.

(٢) جلبي، سيماستامه، المجلد.

(٣) مالية من، مدور رقم ١٧٨٧هـ.

(٤) ابن الائين رقم ٦٦، ١٩٦ صقر ١٢/١٠٢٧ شباط ١٦١٨.

(٥) مالية من، مدور رقم ٥٣٥٢.

ترافقه أيضاً، ويصبح خزانة استانبول بذلك خزانة مساعدة. وكان الوضع على هذا النحو عندما ينتقل السلطان إلى الدرنة، ويختار الإقامة فيها، ويترك العاصمة. وعندما يقود الحملة الوزير الأعظم كان الوضع يقرب من ذلك. وقد يفرد لقائد الحملة ميزانية خصوصية. ولدينا نماذج من هذه الميزانيات التي يتكون دخلها في الغالب، من الضرائب غير المقررة من نوع العوارض، ومن اعانت الخزانة الجوانية والبرانية، مع تخصيص قسم من حاصل الولايات القريبة من الجبهة. بينما تشكل المواجب (رواتب أو نفقات الجند) القسم الأكبر من المصرف.

وقد بلغ دخل ميزانية الحملة ضد إيران بقيادة الوزير فرهاد باشا بين جمادى الأولى ٩٩٤ و ٧ ربيع الأول ١٩٩٨هـ / ٢٠ نيسان ١٥٨٦ و ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٥٩٠م، ١٧٩,٩ مليون آنقة والمصروف ١٧٩,١ مليون آنقة.

وكان ١٠٢,٩ مليون آنقة من الدخل، من نوع العوارض (عوارض ٧,٤، بدل نزل ٣٢٧,٣، بدل بنا ٢١,٠، بدل تيمار ١٧,٤، إثمان النزل ٨,٤ ملايين آنقة)، و ٩,٨ ملايين آنقة من الجزية و ٥٤ مليون آنقة من أموال الولايات منها من حلب ١٣,٣ مليون ومن بغداد ٢,٢ مليون، ومن طرابلس الشام ١٠ ملايين آنقة، و ١٣,٠ مليون من أموال المقاطعات.

اما المصروف، فكانت تستند مواجب الجند من المشاة (١٢٣٣٠ نظراً) ومن الخيالة (٢٨٥٥ نظراً) مقدار ١٠٤,٨ ملايين آنقة منه. وتبلغ نفقات حامية القلاع من تبريز (٢٧,٤ مليون) وتقلisis وشيروان وتومانس وغيرها ٦٧ مليون آنقة. ويصرف الباقى على شراء خلع وعلى بعض المصادر المتفرقة<sup>(١)</sup>.

وقد بلغت المصادر للحملة نفسها في ميزانية تعود لسنة ١٩٩٨هـ / ١١١,٨ م ١٥٩٠ مليون آنقة من مجموع ١٢٥,٨ مليون آنقة<sup>(٢)</sup>.

وبلغ دخل ميزانية الحملة على إيران بقيادة خسرو باشا وخليل باشا، على حسب حسابات الدفتردار أبو يكر باشا، بين ٢٢ ديسمبر ١٦٢٧ و ١٠ ديسمبر ١٦٢٨م، وخلال سنة هجرية (من ١٤ ربیع الآخر ١٠٣٧ إلى ١٢٢ ربیع الآخر ١٠٣٨) ٣٢٦,٣ مليون آنقة كان منها ٥٥,٣ مليوناً من خزانة الدولة من استانبول، و ٥٧,٥ مليوناً من مصر و ١٠٣ ملايين من مال المقاطعات، وجملها من أموال الولايات الاناضول وسوريا. اذ

(١) مالية ٧ مدور رقم ١٧٩٨.

(٢) في الدفتر المذكور أعلاه.

ان منها ٧,٩ ملايين فقط من روم ايلى، و ٣٩,٦ مليونا من نوع العوارض بدل نزل وبدل بورصات وبدل مكاري وما الى ذلك من التكاليف الشاقة التي تحولت الى ضريبة نقدية. اما مصاريف الحملة فقد جاوزت هذا المبلغ ووصلت الى ٣٢٧,٥ مليون آنجة استنفدت المواجب منها ٢١٩,٦ مليون آنجة<sup>(١)</sup>.

#### بعد منتصف القرن السابع عشر

يظهر ان الاوضاع السياسية والحركات الجلالية وتغرس الجبايات حالت دون ترتيب الميزانيات رديحا طويلا من الزمن، اذ ان المؤرخين العثمانيين يرون ان اعداد الميزانية كان مهملا قبل الوزير الاعظم احمد باشا الترخونجي أول وزير عثماني وذلك عند الحديث عن اصلاحاته. وتبين من البحث في الارشيف انه كان هناك اكثر من ٨ ميزانيات قبل نهاية القرن الحادى عشر الهجري (السابع عشر الميلادى). ومجموع الميزانيات بين ١٠٥٠ و ١١٦٠ هجرية (١٦٤٠ و ١٧٤٧م) تزيد على العشرين. هذا فضلا عن وجود مجموعة تكاد تكون كاملة من دفاتر الروزنامة (يومية الخزانة البرانية) يمكن من الوقوف عليها معرفة مجموع الدخل والمصروف السنوى والشهري، كما يمكن من تحليلها تدقيق حركة التقاد في الخزانة وتحولها مع المواس والقصول وكذلك خروجها وصرفها.. في حين تعطينا الميزانيات صورة عن الصحة المالية للدولة. وتبدل أهمية بعض مواردها.

ويلاحظ في النصف الثاني من القرن السابع عشر ان المالية العثمانية قد تخلت عن اعداد ميزانياتها حسب السنة الشمسية، وربما كان ذلك من اجل ايجاد حل لقضية التقاويم بين السنتين القمرية والشمسية، وهذا الحل ليس بالحل الجذري، فالدفع ما زال على أساس السنة القمرية لأن الجبايات وحصول الدخل ما يزال تحت تأثير السنة الشمسية، ونرى ان الدفتردار في سنة ١١٢٢م يقوم باعداد ميزانية فريدة من نوعها يميز فيها انواع الجبايات التي كانت على حساب السنة الشمسية والتي كانت على حساب السنة القمرية، ويصنفها حسب ذلك.

(١) ارشيف رئاسة الوزراء استانبول رقم D.BSM. 1038